الصباح الاقتصادية
12
العدد 3199 - السنة الحادية عشرة
الثلاثاء 14 صفر 1440 - الموافق 23 أكتوبر 2018
Tuesday 23 October 2018 - No.3199 - 11 th Year

«التجارة»: 84 مليون دينار... حجم التبادل التجاري بين الكويت والأردن خلال 2017

الشمالي: الاستثمارات الكويتية تعتبر أكبر شريك إستراتيجي داخل الأردن

قالت وزارة التجارة والصناعة الكويتية إن حجم التبادل التجاري بين الكويت والمملكة الاردنية الهاشمية في عام 2017 بلغ 84 مليون دينار كويتي (نحو 276 مليون دولار امريكي) مقارنة بـ 65 مليون دينار (نحو 214 مليون دولار) في 2016.

جاء ذلك في كلمة لوكيل وزارة التجارة والصناعة الكويتية الدكتور خالد الفاضل خلال اجتماع اللجنة الكويتية الاردنية المشتركة في دورتها السابعة التي تستضيفها الكويت أمس الاثنين.

وأضاف الفاضل ان هذا التبادل التجاري تقاسم بين صادرات كويتية للأردن بلغت قيمتها 27 مليون دينار (نحو 88 مليون دولار امريكي) في 2017 بزيادة نسبتها 2 في المئة مقارنة مع عام 2016 في حين بلغ حجم الواردات الاردنية للكويت 57 مليون دينار (نحو 187 مليون دولار) بنمو سنوي قدره 5 في المئة.

وأوضح أن الاجتماع من شانه أن يسهم في تطور واستمرار التعاون الثنائي المشترك على كافة الاتجاهات التجارية والاصعدة الاخوية بين البلدين الشقيقين بهدف زيادة حجم التبادل التجاري بينهما والسعي الحثيث لإزالة كافة العوائق التي تعترض سبيل ذلك.

من جهته قال الامين العام لوزارة الصناعة والتجارة والتموين الاردنية يوسف الشمالي في كلمة مماثلة إن "الاستثمارات الكويتية تعتبر اكبر شريك استراتيجي داخل بلاده والتي تقدر بنحو 13 مليار دولار امريكي في قطاعات مختلفة.واكد الشمالي حرص بلاده على تعزيز حجم التبادل التجاري المشترك وتحقيق ما يصبو إليه الطرفين فضلا عن إزالة جميع العقبات التي تواجه المستثمرين الكويتيين.

جانب من اجتماع اللجنة الكويتية الأردنية المشتركة

الفاضل: الاجتماع يستهدف تطور واستمرار التعاون الثنائي المشترك على جميع الاتجاهات التجارية

وذكر أن هذه اجتماع اللجنة يعقد بشكل دوري وسيناقش العديد من الأمور المشتركة التي تخدم مصالح البلدين خاصة في مجال النقل والتجارة والاستثمار والمواصفات والمقاييس وتعزيز حركة التبادل التجاري.

وفي سياق اخر اشاد الشمالي "بدور الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية في مساهماته داخل الأردن عبر مشاريعه التي تخدم قطاعات البنى التحتية وقطاعات رئيسية اخرى على مدى السنوات الماضية".

جلسة متباينة للبورصة... و«العام» يهبط 10.83 نقاط

مؤشرات البورصة تتباين

انهت البورصة جلسة تعاملاتها أمس الاثنين على انخفاض المؤشر العام 10ر83 نقطة ليبلغ مستوى 4986ر8 نقطة بنسبة انخفاض 0ر22 في المئة.وبلغت كميات تداولات المؤشر 45ر6 مليون سهم تمت من خلال 2631 صفقة نقدية بقيمة 9ر6 مليون دينار كويتي (نحو 31ر68 مليون دولار أمريكي).

في موازاة ذلك ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 9ر2 نقطة ليصل إلى مستوى 4696ر9 نقطة وبنسبة ارتفاع 0ر2 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 30 مليون سهم تمت عبر 1269 صفقة نقدية بقيمة ثلاثة ملايين دينار (نحو 9ر9 مليون دولار).وانخفض مؤشر السوق الأول 21ر7 نقطة ليصل لمستوى 5146ر9 نقطة بنسبة انخفاض 0ر42 في المئة من خلال كمية اسهم بلغت 15ر6 مليون سهم تمت عبر 1362 صفقة بقيمة 6ر6 مليون دينار (نحو 21ر78 مليون دولار).

وتابع المتعاملون إفصاحا بشان تعامل شخص مطلع على اسهم شركة (مراكز التجارة العقارية) فضلا عن إعلان بورصة الكويت عن تنفيذ بيع اوراق مالية مدرجة واخرى غير مدرجة لمصلحة حساب إدارة التنفيذ في وزارة العدل.

وكانت شركات (أصول) و(قيوين 1) و(اموال) و(وثاق) و(الإنماء) الأكثر ارتفاعا في حين كانت اسهم (مبرد) و(المال) و(زين) و(برقان) و(بيتك) الأكثر تداولا من حيث الكمية أما الأكثر انخفاضا فكانت (بيان) و(العقارية) و(مدن) و(المال) و(الديرة).وتطبق شركة بورصة الكويت حاليا المرحلة الثانية لتطوير السوق بعدما أعلنت انها ستلغي الأوامر القائمة في نظام التداول الآلي تعزيزا لرؤية الشركة ورسالتها وخطتها الاستراتيجية.وتتضمن هذه المرحلة تقسيم بورصة الكويت إلى ثلاثة أسواق منها السوق الأول ويستهدف الشركات ذات السيولة العالية والقيمة السوقية المتوسطة إلى الكبيرة في حين تخضع شركاته لمراجعة سنوية مما يترتب عليه استبعاد شركات وترقية أخرى تواكب المعايير الفنية على أن تنقل المستبعدة إلى السوق الرئيسي أو سوق المزادات.

ويتضمن السوق الرئيسي الشركات ذات السيولة الجيدة التي تجعلها قادرة على التداول مع ضرورة توافقها مع شروط الإدراج المعمول بها في حين تخضع مكونات السوق للمراجعة السنوية أيضا للتأكد من مواكبتها للمتطلبات.

أما سوق المزادات فهو للشركات التي لا تستوفي شروط السوقين الأولي والرئيسي والسلع ذات السيولة المنخفضة والمتواضعة قياسا لآليات العرض والطلب المطبقة.

«المالية» تؤكد ضرورة التزام المؤسسات المالية بمتطلبات «الإبلاغ المشترك»

أكدت وزارة المالية الكويتية أمس الاثنين ضرورة التزام المؤسسات المالية بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك "حتى لا تقع تحت طائلة العقوبات التي سيتم فرضها على اي مؤسسة مالية غير ملتزمة بالإبلاغ على الوجه الصحيح".جاء ذلك في كلمة للوكيل المساعد لقطاع الشؤون المالية والضريبية في (المالية) اسيل المنيفي خلال ندوة تعريفية نظمتها الوزارة للمؤسسات المالية في الدولة حول استخدامات البرنامج الآلي لنقل معلومات الحسابات المالية وفقا لمعيار الإبلاغ المشترك لأغراض تحسين الامتثال الضريبي الدولي (سي آر إس) وأساليب تطبيقه.وأضافت المنيفي أن انضمام الكويت للاتفاقيات الدولية كمعيار (سي آر إس) لمكافحة التهرب الضريبي حول العالم يستهدف تحسين الالتزام الضريبي الدولي والشفافية في المعلومات وخلق مناخ اقتصادي متكافئ مع الدول المشاركة في الاتفاقية.ونوهت في هذا السياق بتطبيق التزامات الكويت مع وزارة الخزانة الأمريكية بشان قانون الامتثال الضريبي الأمريكي على الحسابات الأجنبية (فاتكا).

وذكرت أن الندوة التي نظمتها الوزارة بالتعاون مع شركة (بيكر تلي للاستشارات) تهدف الى تثقيف وتوجيه وزارة المالية لكافة البنوك والمؤسسات المالية للالتزام بمتطلبات معيار الإبلاغ المشترك.وبينت أن الهدف من انضمام الكويت الى الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشان التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية (إم سي ايه ايه) والمعيار المشترك عن الإبلاغ (سي آر إس) هو مكافحة التهرب الضريبي وضمان الحماية الكاملة لدافعي الضرائب خلال عملية تبادل المعلومات مع ضمان عدم تعارض المصالح مع تأكيد سرية المعلومات وتحديد أطر الاتصال.ولفتت إلى ان الحكومة الكويتية وقعت في 19 اغسطس 2016 على الاتفاقية المتعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشان التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بهدف تبادل المعلومات للاغراض الضريبية.واوضحت ان الحكومة الكويتية وقعت ايضا اتفاقية المساعدة الإدارية في المسائل الضريبية (إم ايه سي) في 5 مايو 2017 وتم التصديق عليها في 3 يوليو الماضي بموجب القانون رقم (76) لسنة 2018.

الناهض: قرار اندماج «بيتك» مع «المتحد» سيتم خلال أسبوعين

اعلن الرئيس التنفيذي لبيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض إن مجلس الإدارة سيتخذ قراره النهائي بشان سعر التبادل في صفقة الاندماج مع البنك الأهلي المتحد البحريني خلال اسبوعين بحد أقصى حيث سيتم الافصاح بشكل نهائي.

وقال الناهض في تصريح صحفي على هامش (الملتقى العاشر للشركات المدرجة والمحللين) إن الصفقة تنتظر قرارات مجلسي إدارة البنكين بشان الموافقة او الرفض فيما يخص سعر التبادل.

واضاف أن (بيتك) استلم دراسة المستشار بخصوص سعر تبادل الأسهم في صفقة الاندماج منذ ايام وهي قيد البحث حاليا.

زيادة بنسبة 18 في المئة عن نفس الفترة من العام الماضي

42.7 مليون دينار... صافي أرباح بنك الخليج خلال الأشهر التسعة الأولى

الغانم: النتائج المميزة تؤكد أننا ننتهج المسار الصحيح في تحقيق الأرباح الإيجابية المستدامة لمساهمينا الكرام

أعلن بنك الخليج (ش.م.ك.ع.) عن نتائجه المالية للأشهر التسعة الأولى من عام 2018، محققاً صافي ربح بمقدار 42.7 مليون د.ك. خلال الفترة، أي بزيادة نسبتها 18% عن نفس الفترة من عام 2017. وكان بنك الخليج قد حقق صافي ربح بمقدار 16 مليون د.ك. عن الربع الثالث من عام 2018، مسجلاً زيادة بنسبة 19% مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

واستطاع البنك تحقيق صافي إيرادات من الفوائد بمبلغ 115.4 مليون د.ك. خلال الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، أي بزيادة 19% عن نفس الفترة من العام المنصرم، وهامش تشغيلي (الربح التشغيلي قبل المخصصات وخسائر انخفاض القيمة) بمقدار 97.4 مليون د.ك. خلال الأشهر التسعة الأولى من السنة، محققاً نمواً بمعدل 9%، مقارنة بنفس الفترة من عام 2017.

وخلال نفس الفترات المعنية، شهد البنك تحسناً في هوامش الربحية. فقد التسع صافي هامش إيرادات الفوائد للبنك من 2.33% إلى 2.66%، وازداد العائد على الموجودات من 0.87% إلى 0.98%. وشهد العائد على حقوق المساهمين نمواً من 8.4% إلى 9.5%. كما استمر التحسن في جودة الموجودات حيث انخفضت نسبة القروض غير المنتظمة إلى 1.5%، مع نسبة تغطية للقروض غير المنتظمة بلغت 478% بنهاية سبتمبر 2018.

ومقارنة بالأرصدة كما في 30 سبتمبر 2017، ارتفع إجمالي الموجودات بواقع 5% ليبلغ 5.9 مليار د.ك.، في حين ازدادت القروض والسلف للعملاء بواقع 7% لتبلغ 3.8 مليار د.ك.، وارتفع إجمالي حقوق المساهمين بنسبة 4%، ليبلغ 614 مليون د.ك.، بينما شهدت ودائع العملاء نمواً بواقع 5% لتبلغ 3.7 مليار د.ك.

وكما في نهاية سبتمبر 2018، بلغ إجمالي المخصصات العامة في الميزانية العمومية 219 مليون د.ك.، بالإضافة إلى حقوق المساهمين البالغة 614 مليون د.ك.

وتعليقاً على هذه النتائج، صرح عمر قتيبة الغانم، رئيس مجلس إدارة بنك الخليج، قائلاً: «يسرنا أن نشهد هذا الأداء القوي للبنك عن الأشهر التسعة الأولى من عام 2018، حيث تعكس هذه النتائج المميزة مدى التقدم الذي يحرزه البنك كل ربع سنة بعد الآخر، وتؤكد أننا ننتهج المسار الصحيح في تحقيق النتائج الإيجابية المستدامة لمساهمينا الكرام». وتنعكس كفاية رسملة بنك الخليج على معدل كفاية رأس المال لديه البالغة نسبته 16.8% كما في نهاية سبتمبر 2018، وهو ما يزيد كثيراً عن الحد الأدنى الرقابي المطلوب بنسبة 14%». مضيفاً أن «موجودات البنك تشهد تحسناً مستمراً في جودتها، الأمر الذي يدل عليه هبوط نسبة القروض غير المنتظمة إلى انخفاض قياسي لتقبع عند 1.5% كما في نهاية سبتمبر 2018».

آخر المستجدات

تماشياً مع الاستراتيجية الجديدة لبنك الخليج المتمثلة في خدمة العملاء والابتكار، أعلن البنك عن إطلاق موقعه الإلكتروني الجديد، الذي تم تصميمه باتباع أحدث وأفضل الممارسات العالمية ليضم العديد من المزايا التي من شأنها تعزيز تجربة العملاء المصرفية بصفة عامة.

كذلك، أطلق البنك برنامج بطاقة «الاسترداد النقدي»، التي تتيح لحاملي البطاقات استرداد المبالغ النقدية بنسبة تصل إلى 10% على جميع المبالغ التي يتم إنفاقها محلياً وعالمياً. وقد تم تصميم هذا البرنامج بحيث يتلاءم مع أنماط الإنفاق لدى عملائنا، ويمتد ليشمل نوعية جديدة من البطاقات التي تم طرحها لجميع شرائح العملاء خلال الربع الثاني من عام 2018.

التصنيفات الائتمانية في المرتبة «A»

لا يزال بنك الخليج يحظى بأعلى درجات التقدير فيما يتعلق بجدارته الائتمانية وقوته المالية على المستوى العالمي، حيث تلقى التصنيف في المرتبة «A» من جميع وكالات التصنيف الائتماني الأربع الرائدة في العالم. فبالإضافة إلى تثبيت تصنيف بنك الخليج مؤخراً من وكالة فيتش للمصدر على المدى الطويل في المرتبة «A+» مع نظرة مستقبلية «مستقرة»، قامت وكالة موديز إنفستور سيرفسز بتعديل النظرة المستقبلية للبنك من «مستقرة» إلى «إيجابية» مع تثبيت تصنيفه الائتماني للمصدر عند المرتبة «A3» في مايو 2018. وبالمثل، قامت وكالة ستاندارد آند بورز العالمية للتصنيف الائتماني بتثبيت تصنيف بنك الخليج الائتماني عن المرتبة «A-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة» في يونيو 2018. أما وكالة كابيتال إنتليجنس فقد قامت مؤخراً برفع تصنيف البنك من المرتبة «BBB+» إلى المرتبة «A-» مع نظرة مستقبلية «مستقرة».

وتعليقاً على التصنيفات الائتمانية للبنك، صرح السيد/ عمر الغانم قائلاً: «إن التصنيفات الائتمانية في المرتبة «A» من قبل وكالات التصنيف الائتماني الأربع الكبرى في العالم يعكس ما يحظى به بنك الخليج من تأكيد دولي على ما يحققه من تحسن مستمر في جودة موجوداته وقوته المالية».

وإختتم عمر الغانم حديثه قائلاً: «أود أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في تحقيق هذه النتائج الإيجابية. كما أود أن أشكر مساهمينا الكرام وبنك الكويت المركزي على دعمهم المستمر، وأخص بالشكر عملاءنا الكرام على ولائهم، مؤكداً التزامنا المستمر بالأولوية التي يحظى بها عملاؤنا في كل ما نقوم به».

هذا، ويعتبر بنك الخليج واحداً من البنوك التقليدية الرائدة في الكويت، حيث بلغ إجمالي موجوداته 5.949 مليون د.ك. كما في 30 سبتمبر 2018. ويقدم البنك مجموعة كبيرة ومتنوعة من المنتجات في مجالات الخدمات المصرفية الشخصية والخدمات المصرفية للشركات والخزينة، بالإضافة إلى الخدمات المالية الأخرى، وذلك من خلال شبكة واسعة من الفروع البالغ عددها 58 فرعاً وأكثر من 200 جهاز للصرف الآلي في أنحاء الكويت. وقد تأسس البنك في عام 1960، وهو مدرج في بورصة الكويت منذ عام 1984.

عمر الغانم